

## فعالية جانبية على هامش مؤتمر بروكسل السادس

من رسائل وكلمات المشاركين في اجتماع  
غرفة دعم المجتمع المدني السوري

بروكسل

غرفة دعم المجتمع المدني - مشاورات افتراضية

٢٧ نيسان - ٥ أيار ٢٠٢٢

## فهرس

---

- 1 الملخص التنفيذي
  - 2 رسائل المشاركيين في اجتماع غرفة دعم المجتمع المدني السوري
- رسائل مجموعة الشباب
- رسائل مجموعة الاقتصاد
- رسائل المجموعة الإنسانية
- رسائل مجموعة مساحة المجتمع المدني

## الملخص التنفيذي

وأوروبا، عدداً من الرسائل الرئيسية بخصوص المواقف التالية: وجهات نظر الشباب لمستقبل سوريا، والوضع الاقتصادي والمالي للسوريين، والقضايا الإنسانية وقضايا الحماية، وكذلك مساحة المجتمع المدني السوري.

وفي ختام الفعالية، أقيم اجتماع افتراضي قدم خلاله المشاركون والمشاركات مقتراهم إلى المبعوث الخاص للأمم المتحدة السيد جير بيدرسون والسفير كارل هالرجارد نائب مدير قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالدائرة الأوروبية للعمل الخارجي بالاتحاد الأوروبي والسفير دان ستوبنسكو رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي إلى سوريا بحضور مانحي غرفة دعم المجتمع المدني

على هامش مؤتمر بروكسل السادس والمعنون "دعم مستقبل سوريا والمنطقة" الذي انعقد في 09 و 10 أيار/مايو 2022، شارك مكتب المبعوث الخاص إلى سوريا مع الدائرة الأوروبية للعمل الخارجي بالاتحاد الأوروبي في استضافة نشاط جنبي افتراضي للمجتمع المدني السوري ما بين 27 و 30 نيسان/أبريل و 5 أيار/مايو 2022 حيث كان الهدف إعطاء الفاعلين في المجتمع المدني السوري فرصة القيام بالمناصرة على أعلى المستويات الرسمية لتسليط الضوء على المسائل الملحة وذات الأولوية فيما يتعلق بالنزاع السوري.

خلال أربعة أيام من المناقشات المغلقة، صاغ ثلاثة وأربعون مشاركاً من المجتمع المدني السوري، ناشطون وخبراء شباب، نساء ورجالاً، يعملون داخل سوريا وفي البلدان المجاورة

## رسائل المشاركين في اجتماع غرفة دعم المجتمع المدني السوري

### مجموعة الشباب

ناقشت المجموعة ثلاثة محاور رئيسية وهي:

**المحور الأول:** الأدوار المحتملة للشباب في الشأن العام

**المحور الثاني:** التحديات التي تواجه الشباب (تحديات داخلية - تحديات محيطة يستطيع الشباب التأثير فيها - تحديات خارجة عن سيطرة الشباب)

**المحور الثالث:** الفرص التي يمكن أن يستفيد منها الشباب لتعزيز مشاركتهم في الشأن العام (فرص موجودة يمكن البناء عليها - فرص مستقبلية محتملة "اتحادات، قوانين، سياسات")

#### الوصيات

إلى مكتب المبعوث:

• الاعتراف بالدور الحاسم للشباب في بناء وتوطيد واستدامة السلام في سوريا لكونهم يمثلون غالبية السكان ولديهم القدرة على الوصول للموارد المحلية وتبنيتها، واعتماد تدابير عملية تهدف إلى تشجيع وإشراك الشباب في تشكيل مستقبل سوريا.

• إنشاء مجلس استشاري شبابي مماثل للمجلس الاستشاري النسائي يهدف إلى توفير مساحة حوارية آمنة عابرة لخطوط الصراع معنية بمناقشة قضايا الشباب وإدماجهم في العملية السياسية بشكل مباشر.

إلى الإتحاد الأوروبي

• الاستثمار في اهتمام الشباب والاستفادة من رغبتهم فيلعب دور مستقبلي في الشأن العام، من خلال تصميم برامج تدريبية مخصصة لتأهيل القيادات المجتمعية الشبابية، مع التركيز على التدخلات التراكمية طويلة المدى.

• تمكين المنظمات التي يقودها الشباب من خلال بناء قدراتها الإدارية والتشغيلية وتوفير التوجيه والإرشاد، بالإضافة إلى زيادة التمويل المباشر للمنظمات المحلية والمجتمعية التي يقودها الشباب.

• بناء وتعزيز شراكات فاعلة مع الشباب من خلال إشراكهم في عملية صناعة السياسات، والتخطيط، والتوجيه التمويلي، والتشغيل.

### مجموعة الاقتصاد

لا يزال وضع السوريين المعيشى يشهد تدهوراً قياسياً على كافة الصعد مع تآكل قدراتهم على الصمود، والاقتصاد مهدد بالمزيد من التفكك والتراجع بسبب الجفاف والجائحة وأزمات دول الجوار والعقوبات القطاعية وحرب أوكرانيا إضافة إلى فشل الحكومة الاقتصادية وسيطرة اقتصاديات النزاع ونخبة الحرب، وتراجع رأس المال البشري بالإضافة إلى التفكك بين المناطق والاستقطاب المجتمعي ودمار رأس المال المادي وتفشي الفساد والتبعية لقوى الخارجية.

لذلك فإننا نؤكد على:

- 1 ضرورة تبني المانحين لمقاربة إنسانية-تنموية، ضمن مشروعية مبادئ حقوق الإنسان والسلام المستدام، تعتمد على مراكز التلاقي التنموي (*Integrated Development Nodes*) كوسيلة لإعطاء دور أكبر للمجتمع المدني والقطاع الخاص في العملية الاقتصادية، كما تساهم في التكامل بين المناطق والقطاعات وتدعم تخفيف التفكك الجغرافي والتدهور الاقتصادي والمعيشي وتعزز فرصة المساءلة والشفافية وتقلص إمكانيات التفاوت والتمييز وتتضمن مشاركة فعالة للنساء والشباب.
- 2 إدراج تفكيك اقتصاديات النزاع كمتطلب استراتيجي أساسي، في جميع المشاريع والأنشطة الإنسانية والاقتصادية والتنموية من خلال استبعاد نخبة النزاع وشبكاته وتشجيع الأنشطة الإنتاجية والآليات الشفافة.
- 3 وضع تحدي الأمن الغذائي على رأس أولويات الداعمين وتبني استراتيجية السيادة الغذائية التي تضمن سيادة المجتمع المحلي على كامل عملية انتاج وتوزيع الغذاء بدءاً من إلغاء الإتاوات والرسوم غير الشرعية مروراً بمواجهة احتكار الفعاليات المرتبطة بقوى السيطرة المختلفة وصولاً إلى تجريم استخدام الغذاء والمياه كأدوات ضغط على المدنيين.
- 4 توفير بيئة مالية ملائمة في سوريا تسمح بالتحويلات المالية المشروعة، وتقوي دور الجهات الفاعلة المحلية غير الإشكالية، وتسهل دوراً مثمناً للقطاع الخاص الملزם في الانتقال من الاقتصاد المعتمد على المساعدات إلى الاقتصاد المنتج.

## المجموعة الإنسانية

1- تركت الأزمة الاقتصادية الحادة والنزوح الجماعي والدمار الواسع في البنية التحتية للخدمات العامة وجائحة كوفيد-19 أكثر من 14.6 مليون شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية، منهم حوالي 6.5 مليون طفل أكثر من 3 ملايين منهم خارج المدرسة وفقاً لإحصائيات الأمم المتحدة وبالتالي فإن تفاقم الاحتياج ونقص الموارد وانخفاض التمويل يحد من قدرة الجهات العاملة في المجال الإنساني على تلبية الاحتياجات والاستثمار في حلول مستدامة. لذا نطالب بزيادة تمويل الاستجابة الإنسانية السورية لما سيكون له من تأثير مباشر على تحسين حياة الفئات المتضررة وتلبية الاحتياجات الأساسية التي تحفظ حياة وكرامة السوريين وتساعدهم على الصمود وحماية مستقبل أولادهم من خلال التعليم. ومن الأهمية بمكان تمويل نشاطات التعافي المبكر بشكل تكاملي مع الأنشطة الإنسانية على امتداد مناطق الاستجابة الإنسانية السورية. ونؤكد في هذا الخصوص على ضرورة أن تبقى القضية السورية مهمة لابل ذات أولوية للمجتمع الدولي لأبعادها الإنسانية العميقة في خضم الأزمات العالمية المتتسارعة.

2- مازالت قضية المعتقلين، المختفين قسرياً والمخطوفين جرحاً نازفاً يؤرق موضع السوريين، لذلك نطالب المجتمع الدولي والاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص أن يأخذ دوراً فعالاً من خلال ممارسة ضغط أكبر باتجاه الكشف عن مصير المعتقلين والمختفين والمخطوفين وتمكين الوصول إليهم ومحاسبة الجناة.

3- مازالت معاناة السوريين مستمرة منذ أحد عشر عاماً ومع تزايد الاحتياج المتراافق مع صعوبة الوصول لكل المتضررين، نعيد التأكيد على تحديد العمل الإنساني عن الملف السياسي وضمان حق كافة المتضررين بالوصول الآمن والعادل إلى المساعدات الإنسانية بالإضافة إلى ضرورة ضمان وصول هذه المساعدات إلى كافة مناطق الاستجابة السورية وبكلفة الوسائل المتاحة.

كما نؤكد على أن آلية إدخال المساعدات عبر الخطوط غير فعالة لتأمين الاحتياج وعليه طالب عمل كل ما يلزم من أجل تجديد قرار العمل عبر الحدود، والضغط باتجاه تفعيل كافة الاستثناءات الإنسانية للعقوبات بما يشمل بناء آلية تواصل دائمة مع الهيئات المنظمة للعمل المصرفية الدولي ومعالجة فرط الامتثال.

4- ماتزال المنشآت الإنسانية والعاملين الانسانيين يتعرضون للاستهداف المباشر ، وعلى الدوام تعجز جميع الأطراف عن الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان في حماية المدنيين لذلك فنحن نطالب بالمزيد من الضغط على كافة أطراف النزاع بتطبيق القوانين الخاصة بحماية العمال الانسانيين وتحبيب المنشآت الإنسانية على كافة الأراضي السورية ومحاسبة المنتهكين.

5- إن على المجتمع الدولي أن يدرك أن ملتزمي اللجوء والنازحين دفعتهم أخطار وأسباب خارجة عن إرادتهم للبحث عن مكان آمن، وأن الدول معنية بتطبيق التزامات المفروضة على عاتقها بموجب الاتفاقيات الدولية للتعامل مع قضية اللاجئين بأبعادها الإنسانية دون تمييز وبعيداً عن المتغيرات السياسية. لذلك نحث المجتمع الدولي على أن يكون له دوراً فعالاً في العمل مع سلطات الدول المستضيفة للاجئين السوريين من أجل وقف الانتهاكات الإنسانية التي يتعرضون لها والفاء القوانين التعسفية التي تعيق أمانهم ووصولهم للخدمات الأساسية والقانونية بموجب الشروعات الحقوقية الدولية. كما نطالب بتشكيل ضغط ملح لإقرار سياسات معالجة موضوعية لملف العودة وفق القانون الدولي ومتطلبات التماسك الاجتماعي والاستقرار، إضافة إلى تشكيل آلية أممية لمتابعة ومراقبة عملية العودة لضمان عدم إعادة أو ترحيل أي لاجئ بشكل قسري، وضمان تحقيق شروط العودة الطوعية والأمنة والكريمة.

5- يرث أكثر من 6.9 مليون سوري تحت وطأة نزوح طويل ومستمر يعيش منهم حوالي 1.7 مليون في مخيمات تفتقد لأدنى متطلبات الحاجات الأساسية والعيش الكريم ، ويعانون من نقص الوصول للخدمات والأوراق الثبوتية القانونية بما يهدد بفقدانهم لجنسيتهم وحق اثبات الملكية، ولذلك نطالب المجتمع الدولي لأخذ دوره للضغط من أجل إيصال كامل الخدمات الإنسانية والقانونية لهم وتوفير البيئة الآمنة لعودة كريمة.

## مجموعة مساحة المجتمع المدني

لقد كانت الحروب العالمية من أقسى الذكريات والتجارب التي عاشتها البشرية في القرن العشرين.

والليوم في القرن الحادي والعشرين، ما زلنا نشهد واحدة من أقسى المآسي الإنسانية التي تجاوزت عقد من الزمن في ظل تطور التشريعات الوطنية والمعاهدات الدولية التي تحمي حقوق الإنسان وترسي قيم الحرية والعدالة.

في سوريا السلام مفقود، وأراضيها أما ممزقة أو محتلة. والاقتصاد السوري في حالة تدهور مستمر، وما زال الواقع السوري يزداد تعقيداً، ويضيق الأفق على الشباب، المترافق مع حرمان الأطفال من حق التعليم، وحرمان العائلات من القدرة على العيش الكريم، وتصاعد أعداد المصابين ذوي الاحتياجات الخاصة. أما الأمهات فهن ينتظرن بقلب مكسور وعين تدمع معرفة المصير أبنائهن، وبناتهن المعذبين، والمختطفين، والمغيبين.

ومع التأكيد على مطالعنا المقدمة في المؤتمرات الخمس السابقة، وفي ظل الاستعصاء السياسي الحالي، نوّد التأكيد على دعمنا للحل السياسي في سوريا وفق مرجعية قرار الأمم المتحدة ٢٢٥٤، المبني على أساس ايجاد المساحة المدنية الآمنة، والمدعومة، والفاعلة والتي ستؤدي بوجودها إلى الارتقاء في الواقع حقوق الإنسان والحريات، وإلى تفعيل المواطنات التي تكفل المساواة بين أفراد المجتمع دون تمييز بسبب الدين أو الجنس أو الرأي أو المكانة الاقتصادية.

كما نشدد على ضرورة إنهاء كافة العمليات العسكرية، وخروج كافة القوى الأجنبية من سوريا مع الحفاظ على وحدة وسلامة كافة الأراضي السورية.

سيداتي وسادتي،

اسمحوا لنا أن نقدم لحضراتكم المقترنات التالية نحن مشاركي غرفة دعم المجتمع المدني

- ضرورة إشراك المجتمع المدني ضمن مقاومة "خطوة مقابل خطوة" بشكل يراعي ويحقق مصالح كافة السوريين والسوريات. وفق مرجعية قرار الأمم المتحدة ٢٢٥٤ ومبادئ حقوق الإنسان.
- دعم الشبكات المدنية العابرة لحدود الصراع، مع ضمان حمايتها، بما يعزز الثقة والتفاهم بين الفاعلين والكيانات المدنية.
- تعزيز ودعم رأس المال المجتمعي، كحامل للمساحة المدنية، والاستفادة من الإرث المدني وعناصر القوة التي راكمها المجتمع المدني السوري بما يحقق بناء السلام المستدام.
- دعم مشاركة المجتمع المدني من خلال ضمان مشاركة النساء بشكل فاعل وعميق بكل العمليات الحوارية وفق مرجعية قرار الأمم المتحدة ١٣٢٥، والبرامج الدولية ذات الصلة.
- زيادة الدعم المخصص للبرامج التنموية وسائل العيش والتماسك الاجتماعي، وبناء القدرات والمشاريع المخصصة لدعم السوريين بصورة متوازنة ودون أي تمييز. بالإضافة إلى زيادة التمويل والمنح المباشرة للشركاء المحليين والمنظمات المحلية التي يقودها سوريون لضمان الوصول الأمثل للمحتاجين.
- ضرورة العمل على التخفيف من وطأة العقوبات الاقتصادية وإجراءات فرض الامتثال التي تحمل آثاراً سلبية على الشعب السوري في قطاعات الصحة والتعليم وتؤثر على التماسك المجتمعي وسائل العيش.
- استمرار الضغط لاستكمال عمل اللجنة الدستورية وفق جدول زمني مع التوازي مع تفعيل عمل السلال الأخرى وفق مرجعية قرار الأمم المتحدة.
- الفصل سياسياً وعسكرياً بين الملف السوري أو كما يسمى اصطلاحاً القضية السورية وبين الملفات أو المؤشرات الإقليمية والدولية. إضافة لضمان حماية اللاجئين من خطر زحهم في صراعات سياسية وعسكرية.
- تشجع الاستمرار برصد وتوثيق الانتهاكات القائمة ضد المدنيين، بكل المناطق السورية ومحاسبة المتورطين في انتهاء حقوقي الإنسان والقانون الدولي الإنساني بغض النظر عن الجهة المسؤولة. وضع استراتيجيات قابلة للتنفيذ لمعالجة التغيير الديمغرافي الذي حصل منذ العام ٢٠١١، وتوفير الضمان لعدم تكرار أي عمليات مشابهة.
- حفظ حقوق وممتلكات النازحين واللاجئين، والعمل على تهيئة الأرضية الازمة لحمايتهم (أمنياً وقانونياً) لضمان العودة الآمنة والطوعية.
- دعم العملية التعليمية في كل المناطق السورية، والضغط لتحديد المناهج المدرسية من الأدلة وخطابات العنف والكراهية.
- العمل على برامج طويلة الأجل لبناء السلام والتماسك الاجتماعي على كافة المسارات للتحضير لبيئة آمنة ومتغافية. في الختام، نتمنى أن يعيش الشعب السوري في سلام على أرض سورية الغالية على قلوبنا.

## غرفة دعم المجتمع المدني، ٢٠٢٢

تم إنشاء غرفة دعم المجتمع المدني (CSSR) في يناير 2016 من قبل مكتب المبعوث الخاص لسوريا كآلية للتشاور مع مجموعة واسعة ومتنوعة من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. من خلال CSSR ، يمكن للجهات الفاعلة في المجتمع المدني الاجتماعي والاتصال والتفاعل وتقديم رؤاهم وأفكارهم إلى مكتب المبعوث الخاص والجهات الفاعلة ذات الصلة في الأمم المتحدة ، وكذلك أصحاب المصلحة الدوليين.

تهدف هذه الآلية إلى جعل عملية التأمل في الأمم المتحدة أكثر شمولًا.

يقع الإشراف العام والتوجيه على CSSR على عاتق OSE-Syria . تم تفويض مركز NOREF النرويجي لحل النزاعات والمؤسسة السويسرية للسلام من قبل OSE لتقديم الخبرة المنهجية والدعم التشغيلي والتقني للعملية.

الآراء الواردة في هذا التقرير تعبر عن ملخصات الأنشطة المختلفة ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر الأمم المتحدة.

---

### اتصال

[www.cssrweb.org](http://www.cssrweb.org)

البريد الإلكتروني:  
contact@cssrweb.org

فريق CSSR